آراء

حقيقتي المُضنية

بسمة النسور

لم أضطر يوماً للاستعانة بمنبّه أستيقظ، لسبب بسيط جدّاً، فأنا لا أنام إلّا قليلاً، لأنّني من ذلك النوع عاثر الحظ المنكوب باليقظة، الذي لا يستغرق في النوم عميقاً مهما بلغت درجة إرهاقه، وإن كنت أتمنّى دوماً أن أعتذر ولو مرّة عن تأخّري عن موعد لأنّه «راحت علي نومة». أغبط الذين ينعمون بنوم هادئ مريح عميق، يصل بهم إلى مرحلة تشبه الإغماء اللطيف، الذي يفصلهم عن الحياة ومتاعبها، ويبيح لهم الراحة حتّى أقصاها.

إذا تحرّينا الدقّة والأمانة، أحسدهم من كلّ قلبي. لم يحدُث ذلك لي طوال حياتي، حتّى لو خَضَعْتُ لعملية جراحيّة تستدعي تخديراً كاملاً، فإنّني سرعان ما أصحو بكامل الانتباه، لأسأل من هم حولي إذا كنت «خبّصت في الكلام». حدث مرّة أن استيقظت من عملية جراحية وأنا أردّد قصيدة أحمد شوقي «سَلامٌ مِنْ صَبا بَرَدى أَرَقُّ/ وَدَمعٌ لا يُكَفكَفُ يا دمشقُ»، إلى أن وصلت إلى الشطر «وللحُرّيَّة الحَمراءِ بابٌ». اكتمل صحوي، وكان فريق الأطبّاء يُصفّق مبهوراً بمقدرتي على الحفظ. في العادة، أظلّ أتقلّب في الفراش، ليس على جمر النار، بل هكذا، مجّاناً. يستمرّ الأمر ساعاتٍ طويلةً قبل أن أنال بعد عناء نزراً يسيراً من النوم المُتقطّع المُكتظّ بالكوابيس.

نعم، أنا كائن غريب التركيب، لا أنام بسهولة. لا أقصد ذلك على طريقة إحسان عبد القدوس، ولا على طريقة نجاة الصغيرة في رائعتها «عيون القلب»، حين تُحمّل الحبيب «ألف جميلة»، حتّى إنّها تُعيّره قائلة «يا للى مبتسهرشِ ليلة يا حبيبي»، لأنّه ينام ملء جفنيه في حين أنّ رمشها «ما داق النوم»، من فرط العشق. لهذا، لا أحتاج ساعةً مُنبّهة. أصلاً أكره الساعات، ولا أطيق تكتكاتها المُلحّة فوق رأسي، لا أذكر على وجه التحديد متى بدأَتْ ساعات نومي في الانكماش إلى الحدّ الأدنى الكفيلِ بتدمير جملتي العصبيه برمّتها، ويحوّلني خلال ساعات النهار الأولى شخصيةً نكدة، متكدّرة المزاج، لا يُنصَح بالاقتراب منها إلّا لحالات الضرورة القصوى، تحت طائلة التعرّض للتقريع من دون أيّ سبب واضح.

وقبل أن يُقدّم لي أيٌّ منكم نصائحه الثمينة في كيفية التخلّص من هذا الأرق المُزمن، أقول لكم إنّني جرّبت كلّ شيء تقريباً، فتركت القهوة التي أحبُّ واستعملت الأعشاب المُهدّئة مثل البابونج واليانسون، وكذلك الأدوية التي تحتوي هرمون النوم. وجرّبت القراءة والاستماع إلى الموسيقى الهادئة وتمارين التنفّس العميق، وخضعت لجلسات البرمجة اللغوية العصبية، التي يزعم خبراؤها أنّها تمكّنكَ من تغيير طريقة تفكيرك، وتجعلكَ قادراً على السيطرة على عقلك. وبالتالي، على حياتك، وتخلّصكَ من عاداتك السيئة، وتجعل منك إنساناً ناجحاً مُبدِعَاً مُتوازناً. لكن ذلك كلّه كان بلا فائدة، كلّفني فقط مبالغ طائلة، بل أدّى إلى نتيجة عكسية تماماً.

قال لي خبير نفسي مُتفلسِف بعض الشيء، «إنّك تحبّين الحياة إلى درجة أنّك لا ترغبين بأن يفوتك أيّ تفصيل. لذلك، يستعصي النوم على أمثالك». وقال آخر: «إنّك تعانين من فرط النشاط الذهني الذي يجعل دماغك مُتيقّظاً أطول فترة ممكنة، ويحرمك من ساعات النوم الطبيعية اللازمة لجسم الإنسان». لذلك، قرّرتُ، بعد طول عناد ومكابرة، ومن دون أدنى فخر، أن أستسلم طواعية لشرط الواقع شديد المرارة، وأن أتصالح مع حقيقتي المُضنية امرأة متوثّبة بصفة دائمة، مبتلاة باليقظة الملعونة، وبفرط الانتباه، وقد جافاها مرقدها إلى الأبد، فيما يبدو.

عن بركان الغضب في كينيا

الشافعي أبتدون

عرفت كينيا احتجاجات واسعة، منذ عام 2007، نتيجة اضطرابات سياسية تكمن أسبابها في الصراع على السلطة، والتي راح ضحيتها مئات من الكينيين، وانتهت أخيراً بوساطة أممية. وارتبط الحراك الاحتجاجي بالسياسة، ويتجدّد مع كلّ انتخابات رئاسية، ولا ينتهي من دون سقوط ضحايا أبرياء، لكنّ آخر الاحتجاجات التي تشهدها نيروبي، منذ تولي الرئيس وليام روتو السلطة في سبتمبر/ أيلول عام 2023، تختلف تماماً عما شهدته كينيا من اعتصامات دموية مفتوحة، فهذه ارتبطت بارتفاع أسعار متطلّبات العيش الأساسية، حتى أنّ لقمة «الأوكالي» المحلّية (العصيدة) لم تعد تتوفّر للجميع، نتيجة لحاجة الحكومة الكينية إلى مزيد من السيولة المالية لمواجهة التضخّم (8%) إلى جانب تسديد الديون، التي ورثتها حكومة روتو من سلفه كنياتا، التي تناهز نحو 69 مليار دولار.

ما يندى له الجبين أنّ التظاهرات الشعبية التي تقودها فئة الشباب (GEZ) أي الجيل الذي ولد بعد 1997، ترافقها أعمال شَغَب وفوضى أمنية أدّت إلى مقتل 39 كينياً، وإصابة نحو مائة آخرين بجروح إضافة إلى نحو مائتين آخرين هم في عداد المفقودين. كلّف خروج التظاهرات من سياقها السلمي إلى العنف والفوضى والنهب أصحاب المحالّ التجارية قرابة مليار شلن كيني، وفق تصريحات الرئيس وليام روتو، وما أشعل فتيل المواجهات بين الشرطة الكينية والشباب هو القانون الذي مرّره البرلمان بفرض ضرائب جديدة على السلع الضرورية والخدمات الأساسية، ليقتحم المُحتجّون مقرّ البرلمان ويشعلوا النار في أجزاء منه، ما يعني أنّ ذروة اشتعال التظاهرات بلغت مداها، لكن المُحتجّين لم يجرؤوا بعد على اقتحام القصر الرئاسي، وهو ما قد يكلّف خسائر بشرية عديدة. تراجعت حدّة الاحتجاجات الشعبية، لكنّ الغليان في شوارع نيروبي، وفي نفوس شبابها، ما زال مُتّقداً، ما لم تُخمِد الحكومة الكينية فوران هذا البركان بمزيد من الإصلاحات المالية، وتحسين حياة الكينيين، وأن تُترجَم وعود روتو إلى حقائق في أرض الواقع، وهو ما بدأه بالفعل حين خفّض مصروفات ونفقات بعض مسؤولي الحكومة لمعالجة المخاوف التي أثارتها الحكومة بشأن البذخ بين مسؤولي الدولة، وبسياسة تقشّف قاسية تتبعها الحكومة. لكنّ هذا لا يكفي من دون خفض الأسعار ومعالجة التضخّم الذي يكبّل اقتصاد البلاد.

ميزة الاحتجاجات في كينيا أنّها تجد حماسة وشعبيةً من حين إلى آخر، بفضل مُحرّكها الشبابي، ولأنّها أيضاً بلا قيادة، وهو ما يُشتّت جهود الحكومة الكينية في التوصّل إلى تسوية سلمية مع المُحتجّين، رغم أنّ بعض الشباب تصدّروا المشهد الاحتجاجي، لكن هذا كلّف هؤلاء أثماناً باهظة بعد استهدافهم من الشرطة الكينية وإخفاء بعضهم أيّاماً، وهو السبب الذي جعل الحراك الشبابي بلا قيادة يمكن التفاوض معها، ما يطيل أمد الاحتجاجات. ويحاول روتو جاهداً تخفيف حدّة الاحتجاجات، ويَعِدُ بتأمين المظاهرات، ويَتعهَّد بمحاسبة المسؤولين وراء عنف الشرطة المُفرط ضدّ المُحتجّين، ذلك في أثناء لقاء جمع بين وليام روتو وقيادات شبابية، لكن لم يسفر هذا الاجتماع عن شيء سوى وعودٍ بالاستجابة لمطالب الشباب، وعاودت الثورة الاحتجاجية الظهور مُجدداً وبزخم أكبر في ممباسا الساحلية، وفي نيروبي.

غول الفساد قابع في مؤسّسات الدولة الكينية كلّها، شأنها شأن دول أفريقية كثيرة، إذ تنتفع طبقة قليلة بمآثر الدولة، وتمتصّ عَرَق جبين الكادحين، يزداد الفقراء بُؤساً لدرجة لا تستطع معها سماع أنين صرخاتهم المُطالِبة بالعيش الكريم وبأصوات يخنقها الجوع والحرمان، بينما يزداد الفاسدون تُخمَةً وثراء، ما يدفع تلك الفئة أخيراً إلى احتجاجات واسعة لا تُفرّق بين التجّار والحكومة، لغتهم الوحيدة سلب ما لا يملكون، ونهب ما تطاوله أيديهم، ربّما هذه الحالة السائبة في نيروبي، وفي ممباسا، هي انعكاس لما تعانيه هذه الفئة الفقيرة والكادحة، هذه الاحتجاجات مُقدّمة لعاصفة شعبية كبيرة ما لم تُقدِم الحكومة الكينية على إنجازات قد تضمن مستقبلاً واعداً للشباب. المفارقة في خلفيات الاحتجاجات الراهنة في كينيا ودوافعها أنّ الرئيس الكيني وليام روتو، في أثناء فترة الحملات الانتخابية الرئاسية في عام 2022، قد تَعهَّد بتحقيق جملة من الوعود في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية، ما دغدغ مشاعر فئة الشباب وعواطفهم، ولُقّب بـ«مُرشّح الفقراء» في الميديا المحلّية والدولية، لكنّ أطلال حكومة سلفه أوهورو كنياتا ألقت على عاتق وليام روتو حملاً ثقيلاً من الديون، وفاتورةً باهظةً اقتصاديةً لا يمكن تعديل ميزانها

> **الغليان في شوارع نيروبي، وفي نفوس شبابها، ما زال مُتّقداً، ما لم تُخمد الحكومة الكينية فوران هذا البركان بمزيد من الإصلاحات المالية**

المُتذبذب بين عشية وضحاها، وأعرب روتو في آخر خطاب له لفئة الشباب عن أنّ الوضع الاقتصادي في البلاد يتراجع إلى الوراء في حال أُلغي مشروع الموازنة المالية الجديد. ساهم الفضاء الأزرق بشكل ملحوظ في تأجيج الانتفاضة الشعبية ضدّ قانون المالية، وأصبحت منصة إكس مساحة تجمّع الكينيين في الداخل وفي الخارج، فالحسابات الوهمية تنشط وتزداد كالفطر، ويجتمع الكينيون في مساحات رقمية جديدة، ولا يمكن قطع خدمة الإنترنت في كينيا، إذ إن نقطة وصل كابلات الألياف الضوئية البحرية مع جوارها، ليشمل عواقب قطع الإنترنت محلّياً اقتصاداتِ دولٍ مثل تنزانيا ورواند والصومال. ولهذا، يتعاظم تأثير الميديا الاجتماعية، ولا يمكن قياس ارتداداته وانعكاساته في تأجيج الشارع المحلّي ضدّ قرارات الحكومة الكينيّة مستقبلاً. كما أنّ النظام الديمقراطي في كينيا، وهامش الحرّية الإعلامية، يعطيان الكينيين قدرة في توصيل رسائلهم إلى الرئاسة والحكومة الكينيّة، سواء عبر الاحتجاج رقمياً أو النزول إلى الشوارع.

المعضلة الاقتصادية التي يواجهها وليام روتو راهناً، تتمثّل في محورَين: أولهما ارتفاع الديون الخارجية الباهظة (69 مليار دولار)، والتي تراكمت في فترة الرئيس السابق كنياتا (2013 - 2022)، وثانيهما النمو الاقتصادي البطيء، ولا يمكن حلّ المعضلتَين باللّجوء إلى زيادة الضرائب على الخدمات الأساسية للكينيين، لسداد الديون الخارجية التي تُعمّق خسائر السندات الكينيّة. وفي المقابل، ستؤدّي هذه الخطوة إلى تراجع نمو الاقتصاد الكيني، وتختفي المشاريع التجارية الصغيرة، وتعود حركة الاحتجاجات إلى الشوارع ودوّامة العنف ستتجدّد أيضاً. لكن، وفق خبراء اقتصاديين كينيين، فإنّ خفض الضرائب بنسبة أقلّ من 12%، وتقليل الإنفاق الحكومي، ربّما يُعزّزان قدرة الحكومة في وقت وجيز على سداد الديون الخارجية. في النهاية، يَعِدُ الرئيس الكيني الحراك الشبابي بإجراء مزيدٍ من الإصلاحات، وخلق فرص عمل من خلال الاعتماد على الانتاج المحلّي، والحدّ من الاستيراد الخارجي، خاصّة المنتوجات التي يمكن الاستغناء عنها، إلى جانب توظيف ودمج المئات من الشباب في مؤسّسات الحكومة. لكن، إذا لم تُطبَّق هذه الوعود في القريب العاجل، فإنّ عاصفة الاحتجاجات ستهبّ من جديد، وتختلط السياسة والقبيلة والقوى الدولية في المرّة هذه، ويخشى المواطنون أن تتحوّل التظاهراتُ أعمالَ فوضى أمنية، تستهدف فئات مُعيّنة في النسق الاجتماعي الكينيّ (قبلية أو تجارية) لنسفها ونهب تجارتها، حينها تخرج الأمور عن السيطرة، ويغيب صوت العقل والحكمة، وتحلّ في محلّها الفؤوس والسواطير، التي تقطع الرؤوس ولا تبقى ولا تذر.

(إعلامي صومالي)

كاريكاتير **عماد حجاج**

تونس: الرقابة مُجدّداً

المهدي مبروك

أثار بيان أصدره فرع وكالة تونس أفريقيا للأنباء (وات) في النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، وهي الوكالة الرسمية التي تنشر أخبار الشأن التونسي، استغراب متابعين عديدين، بعد أن كشف أنّ المدير العام والمدير العام المساعد للتحرير في الوكالة حجبا خبراً بثّته الوكالة في يوم 4 يوليو/ تمّوز الحالي، يتعلق بإعلان سياسي تونسي مُستقلّ الترشّح للانتخابات الرئاسية التونسية، وهو منذر الزنايدي المقيم في فرنسا، منفاه الاختياري منذ سنوات.

يُعبّر البيان عن بالغ استنكار النقابة لهذا الحجب الذي عمدت إليه الإدارة لخبر من صميم مهامّ الوكالة، فضلاً عن أهمّيته في سياق انتخابي لا يزال يثير شكوكا كثيرة، خصوصاً بعد أن أعلن الرئيس قيس سعيّد، في أمره دعوة الناخبين، يوم 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية. وكان يمكن للرئيس أن يختار يوماً آخر من أيام آحاد أكتوبر، ولكن يبدو أن في اختياره هذا اليوم دغدغةً لمشاعر عروبية يبديها، إذ يتزامن الموعد ذاك مع ذكرى حرب أكتوبر (1973). يضيف البيان المذكور أنّ الحجب بحذف الخبر الذي صدر في موقع الوكالة قد رافقه أيضاً منع تغطية ندوة صحافية كان الحزب الدستوري الحرّ يعتزم تنظيمها السبت الماضي، خصوصاً أنّ زعيمته ومؤسّسته عبير موسي في السجن منذ أشهر عديدة على خلفية اتهامات وُجّهت إليها تتعلّق بثلب (الطعن) الهيئة العليا المُستقلّة للانتخابات.

وقد أعطى مدير عام هذه المؤسّسة الإعلامية العريقة تعليماته بإزالة الخبر ذاك من جميع الوسائط الإعلامية للوكالة. وتعتبر النقابة أنّ هذه الإجراءات تنخرط مُجدّداً في مسعى الإدارة إلى جرّ المؤسّسة إلى صلب المواقف السياسية، وتوظيفها من السلطة، وتذكّر تماماً بـ«العودة إلى مُربّع الصنصرة». وكان الحجب قد اختفى بشكل يكاد يكون نهائياً في عشرية الانتقال الديمقراطي لاعتبارات عديدة، لعلّ أكثرها أهمّية دفاع الصحافيين عن مهنتهم، ومعاييرها الدولية التي تقتضي غياب الرقابة، فضلاً عن استقلال الخطّ التحريري للمؤسّسات الإعلامية، بما فيها العمومية، التي كانت سابقاً تسمّى مؤسّسات حكومية أو مؤسّسات رسمية.

تلقي هذه الممارسات المُستجدّة بظلال الشكّ على المناخ السياسي الذي يمكن أن تُجرى فيه الانتخابات الرئاسية، خصوصاً في ظلّ التوقيفات التي طاولت بعض من أعلنوا عزمهم الترشّح للانتخابات المقبلة، علاوة على ملاحقاتٍ أمنية وقضائية لآخرين منهم، جديدها أخيراً إيقاف الطبيب لطفي المرايحي، المُترشّح هو أيضاً، وتوجيه تهم قضائية لطبيب، ومُرشّح آخر أيضاً، هو وزير الصحّة السابق عبد اللطيف المكّي (رئيس حزب الإنجاز والعمل)، في قضية تتعلّق بموت سجين سابق نتيجة شبهة الإهمال الطبي. وبغض النظر عن الأحداث التي تواترت أخيراً، ما شكّل مناخاً من الخوف عاد مُجدّداً ليلجم منذ مدّة ألسناً عديدة، أصبح الترشّح للرئاسيات تهمةً في حدّ ذاتها، يتندّر بها التونسيون، فيدعون بعضهم على بعض بها نظراً إلى سوء عاقبتها. لا تمكن المبالغة في التعبير عن مفاجأتنا بما يجري كلّه حالياً، فالرقابة المختلفة كانت ولا تزال ركناً حصيناً للنظم الأوتوقراطية (تذهب الفيلسوفة حنة أرندت، التي سخّرت دراساتها لتشريح الأنظمة السلطوية، إلى اعتبار الرقابة المختلفة ركناً أساسياً لسياسات تلك الأنظمة حتّى تُحكّم إدارتها المنفردة للمجتمع)، وعلى هذا النحو، تحتكر السلطة وظيفة الرقابة، وهي التي تبدأ بأبسط الأشياء على غرار رقابة البرامج التعليمية، وصولاً إلى رقابة الفضاء الجغرافي، ومختلف أشكال الخدمات، وحتّى الحياة الحميمة الخاصّة للمواطنين.

> **أصبح الترشّح للرئاسيات تهمةً في حدّ ذاتها، يتندر بها التونسيون**

تراجعت الرقابة في تونس بشكل كبير خلال العشرية الماضية من تجربة الانتقال الديمقراطي. ولم يكن ذلك مُجرّد قناعة للسلطات التي أدارت تلك المرحلة، بل أيضاً للتشريعات التي ألغت الرقابة المُسبقة على أيّ محتوى بشكل نهائي، فقد نصّ دستور 2014 بشكل صريح على ذلك، إلّا أنّ زحف الرقابة كان ناعماً وهادئاً منذ أعلن الرئيس قيس سعيّد عن إجراءات 25 يوليو (2021). برزت الرقابة حين حُظِرَ المعارضون نهائياً في برامج المؤسّسات الإعلامية العمومية، التلفزة والإذاعة. كما تتالت مُختلف الممارسات الرقابية منذ صعود سعيّد إلى سدّة الحكم، رغم أنّ دستور 2022 يعيد تقريباً التنصيص على ما ورد في الدستور الأسبق، حين امتدّت يد الرقيب إلى معرض تونس الدولي للكتاب، خصوصاً في آخر دوراته. تُقدّم مختلف الفرق التي تداولت على المعرض حججاً عديدةً لمنع تلك الكتب: الدعوة إلى الكراهية، وتمجيد الإرهاب، والإساءة إلى الأخلاق والآداب.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

حيّ مقدسيّ يعاني نقصَ المياه

داود كتّاب

تحوّلت قرية كفر عقب، في شمال القدس، مدينةً مكتظّةً بالسكّان، من دون أيّ نوع من التنظيم. الفوضى ناتجة عن وضع القرية الفريد، وهو أنّها خلف الجدار الذي وضعه الاحتلال، ولكنّها قانونياً تابعة لمدينة القدس، ما يُوفّر لمن يسكن فيها الحماية من خسارة الإقامة في مسقط رأسه.

أصبحت كفر عقب مكانَ إقامة عشرات آلاف من الفلسطينيين المقدسيّين، الذين عليهم، بحسب قانون الاحتلال، دفع كامل الضرائب البلدية، لكنّهم لا يتمتّعون بالخدمات البلدية كما يتمتّع بها المستوطنون اليهود في مساكن قريبة منهم. ومع السنوات، تحوّلت كفر عقب مخبأً للمجرمين، ومقرّاً لتجّار المخدّرات، كما انتشر السلاح غير المُرخّص بحوزة العصابات المُجرمة، وزادت عمليات الابتزاز والتهديد. الشرطة الفلسطينية ممنوعة من دخول المنطقة باعتبارها تابعةً للاحتلال، ولكنّ المُحتلّ غير مُهتمّ بما يجري في كفر عقب، باستثناء ما له علاقة بمقاومة الاحتلال. إضافة إلى ذلك كلّه وأكثر، ما يقلق السكّان في كفر عقب الخدمات الأساسية مثل جمع القمامة، ومعالجة الشوارع، التي تصبح أنهراً عند أول سقوط للأمطار، وطبعاً مشكلة نقص مياه الشرب. أسطح المساكن عالية الارتفاع، أو ما يسميها السكّان بالأبراج، مليئة بعبوات المياه التي يُخزَّن ما يصل إلى المنازل من مياه الشرب والاستخدام المنزلي، ولكن تلك العبوات لم تعد تكفي حاجة السكّان. يشرح أحد سكّان كفر عقب، محمد عويضات، الأزمة بالقول: «إذا سمحنا للأطفال بغسل أيديهم بانتظام، فسنفقد الماء لدينا بسرعة».

في الأسابيع الماضية، وصلت أزمة المياه إلى وضع غير مسبوق، إذ تقلّصت أيّام وصول المياه إلى يومَين في الأسبوع، وهذا غير كافٍ لسدّ حاجات السكّان رغم وجود العبوات، فكمّية المياه التي تصل لا تكفي، وموجات الحرّ الشديد أفرغت ما تبقّى في العبوات على الأسطح، ما اضطرّ السكّان لشراء الماء من حافلات تجارية بأسعار خياليّة. وهذه ليست المرّة الأولى التي تنشأ فيها هذه المشكلة. حتّى صيف عام 2017، لم تُترك لسكّان كفر عقب مياه الشرب إلا يومَين في الأسبوع. قبل أربع سنوات، أرسل سكّان كفر عقب رسالةً إلى رئيس بلدية القدس موشيه ليون، يطالبون فيها بأن تتحسّن حياتهم، وفيها: «نخاطبكم باسم أكثر من 70 ألف مواطن مقدسي يسكنون أحياء منطقة كفر عقب شمال مدينة القدس (سميراميس، كفرعقب، وأحياء المطار). ونطلب منكم والجهات الرسمية تقديم خدمات جديدة لمنطقة كفر عقب التابعة رسمياً لمنطقة خدمات بلدية القدس، التي يسكنها أكثر من 70 ألف مواطن مقدسي يحملون الهُويّات المقدسيّة وعائلاتهم. وندعوكم إلى تحمّل المسؤولية تجاه السكّان، وتقديم الخدمات البلدية الكاملة للمنطقة وتطويرها، والعمل على إيجاد حلول عملية نوعية لضمان حياة كريمة وآمنة للسكّان، على النحو الذي ينصّ عليه القانون». حاولت الجهات الرسمية الإسرائيلية وضع اللوم على سلطة المياه الفلسطينية التي تُزوّد كفر عقب بالماء، ولكنّ الأخيرة ردّت وبسرعة من خلال بيان صحافي أوضحت فيه أنّ سبب نقص توفير المياه بكفر عقب هو تقليص شركة ميكوروت الإسرائيلية، المُزوّدة الوحيدة للمياه، ما توفّره للجانب الفلسطيني.

ووفقاً لمسؤولين في كفر عقب، توفر شركة ميكوروت بـ3500 متر مُكعَّب من أصل 11 ألف متر مُكعَّب التي يحقّ للسكان الحصول عليها و يحتاجونها. وفي خضمّ استمرار الاحتلال في حرب الإبادة على الشعب الفلسطيني في غزّة، تبنّت مؤسّسات حقوقية إسرائيلية عدّة قضية نقص مياه كفر عقب، فقامت بحملات إعلامية، قارنت فيها كمّية المياه المتوفرة للمستوطنين اليهود في مقابل النقص غير الطبيعي لما يوفّر لسكّان كفر عقب، رغم أنّ القانون الإسرائيلي مسؤول عن الطرفَين اللذَيْن يدفعان الضرائب البلدية والحكومية.

رافقت الحملة رسائل من محامي المؤسّسات الحقوقية يطالب بمعالجة الموضوع، فقد أرسل محامي جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل (ACRI) رسالةً عاجلة، في 23 يونيو/ حزيران 2024، إلى كلّ من وزير الطاقة والبنية التحتيّة، ورئيس سلطة المياه والصرف الصحّي، ورئيس بلدية القدس. وجاء في الرسالة «إنّ حقيقة أنّ السكّان في إسرائيل، في القرن الحادي والعشرين، يضطرون إلى شراء المياه من مصادر غير مُنظّمة، وبأسعار غير منتظمة، وتخزينها على أسطح منازلهم، تشكّل شهادة فقر لأيّ جهة مسؤولة عن قطاع المياه...في كلّ صيف، يُبلّغ سكان الحي عن نقص المياه، من دون جدوى. وفي الصيف الحالي، حطّم الإهمال، الذي اتّسمت به معاملة السلطات سكّان الأحياء الفلسطينية الواقعة خلف جدار الفصل العنصري، رقماً قياسياً جديداً. التخلّي عنهم، رغم أنّه ينتهك بشدّة حقّهم في الحياة والكرامة والمساواة والصحّة، أمر غير قانوني، ويجب وضع حدّ له على الفور، مع إيجاد حلّ يتيح الاستئناف العاجل لإمدادات المياه».

أفاد سكّان كفر عقب بأن كمّية وتكرار وصول المياه إلى منازلهم تحسّنا أخيراً، ولكنّ المشكلة لم تحلّ جذرياً. يعتبر بعضهم أنّ مشكلة كفر عقب والأحياء الأخرى خلف الجدار العنصري هي من مُخلّفات اتفاقية أوسلو (1993) سيئة الصيت.

(إعلامي من الأردن)

في انتظار «إصلاحيّة» بزشكيان

معن البياري

كان طارق عزيز يسخَر من التصنيف الذائع لأهل السياسة في إيران، محافظين متشدّدين وإصلاحيين منفتحين، وكان يقول إنه تَحاور بشأن بلده مع مسؤولين إيرانيين من النوعين، ولم يلحظ فرقاً بينهما. وفي أي حال، لسنا مُلزمين بالتسليم بالذي رآه الوزير العراقي الراحل، فمن ألف باء السياسة أن تشتغل على الفروق والشقوق بين هذا وذاك، وهذه وتلك، كما أن محمود أحمدي نجاد ليس مثل محمد خاتمي الذي يذكّرنا به وزير الصحّة في خمس من سنوات حكمه، جرّاح القلب، مسعود بزشكيان (نحو 70عاماً) الذي صار الرئيس التاسع لإيران، في انتخاباتٍ رئاسية مبكّرة تغلّب فيها على أربعة مرشّحين نافسَهم، وُصفوا بالمحافظين، فيما هو الإصلاحي الوحيد في المبارزة الانتخابية التي حسمتها جولة ثانية، كان لافتاً ارتفاع نسبة التصويت فيها، وبمشاركة أعرض من الشباب الإيراني، وقد أبعَدت الأولى من بين الثلاثة الذين أبعدتهم رئيس البرلمان، رئيس الشرطة السابق، الأصولي المحافظ، محمد باقر قاليباف، الذي روّجت «سيناريوهات» منجمين قليلين في صحافات غير قليلة بأنه الرئيس الذي سيرث سلفه الراحل إبراهيم رئيسي. ولكن بزشكيان هو الذي أحرز الرئاسة، فيما سؤالٌ، مسوّغ، عن السبب الذي أتاح لمجلس صيانة الدستور ترشّحه، بعد أن كان قد رفض هذا في رئاسيّات 2021. وعلى ما قال، رفض هذا المجلس ترشّحه في انتخابات البرلمان في مارس/ آذار الماضي، لعدم أهليّته لخوضها، بدعوى «عدم التزامه العملي بنظام الحكم»، غير أن المرشد خامنئي تدخّل، وأوصى بالمصادقة على أهليّته. وقد يَعتدّ بهذا المعطى من صاروا يقولون إن ثمّة إرادة في أحشاء الدولة الإيرانية نحو «نجاح» رئيس إصلاحي، يكون وجهاً ناعماً للنظام أمام الغرب، يُساهم في دفع التوجّه إلى إعادة الاتفاق النووي الذي عطّله ترامب، الرئيس المرجّحة عودتُه إلى البيت الأبيض، والذي يلزم أن يكون في مُقابِله في طهران رئيسٌ بوداعة مسعود بزشكيان، إصلاحيّ يعارض فرض الحجاب على الإيرانيات، ويقول بمقادير من الحرّيات السياسية.

لا يدري صاحب هذا التعليق ما إذا كانت هندسة لانتخابات الرئاسة الإيرانية جرت على نحو سمح بعبور النطاسي بزشكيان إلى قصر الرئاسة، وإنْ كان لا يميل إلى هذا الافتراض. سيصير هذا تفصيلاً، فالأدْعى أن يُكترث بالخيارات التي سيمضي فيها الرجل، ودائماً تحت سقوف النظام، في السياسة الخارجية، طالما أنها التي تعنينا، نحن العرب، وطالما أن من غير المناسب دس أنوفنا فيما لا يعنينا، من قبيل الاحتجاجات الشعبية في الداخل الإيراني التي لا تنفك تعثر على مسببات لها تستجد وتطرأ، وليس مرجحاً أن تتوقف نوباتها إذا لم ينجح فريق الرئيس الجديد في حل استعصاءات اقتصادية ومعيشية ضاغطة، غير أننا هنا نلتقط ما كان قد قاله الرئيس الجديد، في حملته الانتخابية، إنه يدرك أن إصلاح الاقتصاد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الخارجية، غير أنه حدد حديثه هذا بشأن العلاقة مع الغرب بشأن البرنامج النووي.

أن يفتتح بزشكيان تصريحاته، رئيساً، بالقول إنه يمدّ يد الصداقة إلى الجميع (في بلاده كما يُفهم)، فهذا كلام كلاسيكي، تشابهه أقواله في حملته عن يد الصداقة نفسها الممدودة إلى الجميع في الخارج (باستثناء إسرائيل). يهمّنا، نحن العرب، في هذا كله موقعنا بين الجميع، وأي كيفية ستكون عليها «التسويات» التي سيهتدي بها نهجاً في تعاطيه مع ملفّات الخارج. تقوى إيران أكثر وأكثر بتمايزات نخبتها السياسية الحاكمة بين معتدلين فيها ومتشدّدين، بين محافظين وإصلاحيين، لا سيما أنهم جميعاً يختلفون ويتفقون ويلتقون، ويتنافسون في انتخاباتٍ برلمانية ورئاسية، تحت سقف أيديولوجية عقائدية، تصون الدولة، وتحت سقف إرث الخميني... ولهذا كله، وغيره، نصادف تبايناتٍ في معالجات أولئك وهؤلاء الشأن المحلي (الحجاب وغيره)، غير أنهم، في زمن ما بعد طارق عزيز، كما هم في ذلك الزمن، بشأن العراق وغيره، ما يجعل انتظارَنا «إصلاحية» بزشكيان بشأننا نافلاً.

هذه الحكومة المصرية

سامح راشد

بعد أكثر من شهر على إعلان تغيير في الحكومة المصرية، كُشِفَت قبل أيّام التشكيلة الوزارية الجديدة المعدّلة. وغُيّر أكثر من ثلثي حاملي الحقائب الوزارية. وفقاً للمُعلَن، هدف التغيير الوزاري تطوير الأداء الحكومي، وتحديث آليات عمل الوزارات، لتخفيف الأعباء والضغوط الحياتية عن المواطنين. وبعد إعلان التشكيلة الوزارية، أضحى السؤال المتداول بين المصريين، بمزيج من الإحباط والغضب: هل ستنجح هذه التشكيلة في تخفيف أعباء الحياة ورفع المعاناة عن الناس؟

تكمن الإجابة عن هذا السؤال في معايير اختيار وزراء الحكومة الجديدة، وقد تعدّدت تلك المعايير وتنوّعت، فالوزارات الخدمية ذات الاحتكاك المباشر بالمواطن، مثل التموين والتضامن، غُيّر وزراؤها لامتصاص الاحتقان الشعبي ضدّها، والإيحاء بتطوير أدائها. رغم أنّ الوزراء الجُدد لا يختلفون عن السابقين، وتحديداً من منظور التخصّص والانخراط في تفاصيل عمل الوزارة وآلياته. بينما لم يحدُث تغيير في إحدى أكثر الوزارات الخدمية أهمّية، وزارة الصحّة والسكّان. ويثير تثبيت تلك الحقيبة التساؤل، بل الدهشة، فحاملها دلف إلى الوزارة بشكل استثنائي بعد فضيحة فساد استقالت بسببها الوزيرة السابقة. وفي ظلّ التردّي المُتزايد لقطاع الصحّة والخدمات الطبّية والعلاجية، كان مأمولاً تغيير الوزير لتجديد دماء الوزارة والكوادر العاملة في قطاع الصحّة ككلّ، ولم يحدث هذا. كما جُدّد لوزيرة البيئة رغم عدم حدوث أيّ تحسّن في آليات المنظومة البيئية في مصر أو اشتراطاتها أو مؤسّساتها. وفي قطاعات ذات طابع فنّي، مثل المالية والطيران، استُعين بكوادر من المستويات القيادية في تلك الوزارات، وكان لافتاً استدعاء وزير سابق للطيران لتولّي حقيبة السياحة والآثار، مع تكليف شخص آخر بوزارة الطيران التي استمرّت منفصلة. كما شهدت الحكومة الجديدة استدعاء وزير سابق آخر، كان وزيراً لقطاع الأعمال، وكلّف بحقيبة الكهرباء. ليصبح تولّي غير المتخصّصين مَلْمَحَاً بارزاً في حكومة مصطفى مدبولي الثانية.

ومن أبرز ملامح حكومة مدبولي الثانية تولية عدة وزارات لمقرّبين، شخصيّاً ومؤسّسيّاً، من رأس السلطة. فكُلّف المستشار الدِيني للرئاسة بوزارة الأوقاف، ومدير الحملة الانتخابية للرئيس عبد الفتاح السيسي وأمين عام «الحوار الوطني» بوزارة الشؤون النيابية، ورئيسة المجلس القومي للمرأة بوزارة التضامن الاجتماعي. وثلاثتهم، بالإضافة إلى وزير التموين، أعضاء في مجلس إدارة الأكاديمية الوطنية للتدريب، الذي يترأّسه السيسي نفسه. أما وزير الاستثمار فهو عضو مجلس إدارة صندوق مصر السيادي، الذي يترأّسه السيسي أيضاً. جرى تجاهل معيار التخصّص في التغيير الحكومي، وغلبت الخبرة الاقتصادية والتجارية على الاختيارات. فوزراء التموين والزراعة والاستثمار والكهرباء لهم تاريخ من العمل في البنوك، وخصوصاً الاستثمارات وإدارة المشروعات. وهو مُؤشّر واضح إلى الاتجاه نحو السياسات الرأسمالية، واستهداف تعظيم العوائد المالية في عمل تلك الوزارات. ويؤكّد ذلك التوجّه الاهتمامُ بتوزير ذوي الخبرة في العمل مع جهات خارجية، وخصوصاً الاقتصادية. وهو ما تجسّد في حقائب التعليم والبترول والاستثمار. فضلاً عن استمرار رانيا المشّاط وزيرةً للتعاون الدولي، وتكليفها بحقيبتي التخطيط والتنمية الاقتصادية، التي كانت أبرز وزارات المجموعة الاقتصادية في الحكومة السابقة. أمّا وزارة الصناعة فأضيفت إلى مهام وزير النقل من دون تفسير ولا مبرّر واضح. معايير تشكيل حكومة مدبولي الثانية بعيدة عن اهتمامات المواطن المصري وهمومه، فبعض تكليفاتها تستهدف الجهات الخارجية، وخصوصاً المُموِّلة. وبعضها الآخر مُجرّد إبعاد لوجوه قديمة مرفوضة شعبياً، وإحلال وجوه جديدة مشابهة في محلّها. بينما جاء اختيار بعض الوزراء بمعيار الثقة في دائرة المُقرّبين من رأس السلطة. هي حكومة متعدّدة المشارب والمعايير، انسجامها مُستبعد، ونجاحها صعب. وبالتالي، استمرارها طويلاً غير مُتوقّع.

الشعب السوري في صفقات السياسة

سوسن جميل حسن

الحروب والنزاعات المُسلّحة، وأحيانًا غير المسلّحة، تنتج واقعاً جديداً وتنتهي إلى طاولة المفاوضات، لكن بعد أثمان باهظة تدفعها الشعوب، التي ربّما لم تكن الحرب خياراً وحيداً لها، وإنّما الأنظمة السياسية، أو الحاكمة، هي من يُخطّط للحروب ويدفع الشعوب إليها.

لا يوجد في السياسة أعداء ولا أصدقاء، توجد مصالح. هذا ما ردّده كثيرون من السياسيين والزعماء، وما استنبطه علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة، وغيرهم. وقد قالها ذات يوم الرئيس التركي، رجب طيّب أردوغان، في معرض حديثه أو تلميحاته الباكرة عن إمكانية الانفتاح على النظام السوري، أو اللقاء معه، وقد عقدت لقاءات عدّة في آخر سنتَين على مستويات الأجهزة الاستخباراتية والدفاع والخارجية، في التحضير للمرحلة الحالية التي أصبحت السياسة التركية فيما يخص الأزمة السورية وعلاقة تركيا بها واضحة وصريحة، جديدها أخيراً تصريح الرئيس التركي في الطائرة التي كان عائدًا بها من كازاخستان، بعد لقائه الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إذ قال، كما نقلت صحيفة حرييت، إنّه قد يدعو بشار الأسد بوساطة روسية إلى زيارة تركيا، وإن السلام الذي قد يعمّ سورية ضروري من أجل عودة اللاجئين. وقد أوضح أنّ هذه النقطة مبنية على الهدوء الذي تحقق أخيرًا في الأرض، وهذا استكمال لتصريحاته في آخر فترة، مُلمّحاً إلى عودة العلاقات مع النظام السوري. في الواقع، بدأ التحوّل التركي في سورية منذ سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) على مناطق شمال شرقي سورية، وتشكيل منطقة حكم ذاتي تحت مُسمّى الإدارة الذاتية، لم تعد تركيا تضع في رأس القائمة إسقاط النظام، وإنّما الوجود الكردي، وهذا معروف، وقد أدّى إلى ترسيخ الوجود التركي العسكري في الشمال السوري، وقيامه بعمليات عسكرية عدّة ضدّ مناطق وجودهم في الشمال السوري، فهناك عشرات النقاط العسكرية وآلاف الجنود، عدا السيطرة السياسية والاقتصادية والإدارية على تلك المناطق، وربطها بالداخل التركي. لتركيا أسبابها التي تنطلق من مصالحها، أولًا وأخيرًا، بالنسبة إلى دورها في سورية، وهي إن كانت في البداية فتحت أبوابها واسعة للاجئين السوريين، ودعمت قوى المُعارَضة والفصائل، واحتلّت قسماً كبيراً من الشمال السوري، فإنّها دائماً ما تراجع سياساتها وتعيد رسم خططها المستقبلية وفقًا لمعطيات الواقع وتغيّراته، إن في الداخل التركي، أو إقليميّاً ودوليّاً، وتسير في طريق تطبيق السياسات التي تُلبّي هذه المصالح. أمّا المُعارَضة السورية، التي وضعت البيض كلّه في سلّة واحدة، فإنّها فشلت ميدانيًا وعسكريًا، والفشل الأكبر كان سياسيّاً، بعد أن راحت القوى والدول الداعمة، ومن سُمّوا أصدقاء الشعب السوري في بداية الحراك الشعبي، يتراجعون بالتدريج عن دعمهم المُغدِق في البداية، حتّى لم يبقَ صديق أو حليف يمكن الاعتماد عليه بشكل يُحقّق «المعجزة» التي كانت في بداية الحراك حلمًا وطموحًا لم يكن من المستحيل تحقيقها.

لا يستطيع أيُّ فردٍ يمتلك الحدّ الأدنى من المشاعر الإنسانية إلّا أن يستهجن ما يتعرّض له السوريون في بلاد اللجوء، خاصّة في الجوار، ويتعاطف مع محنتهم الإنسانية، وتعرّضهم لانتهاك كرامتهم وأمنهم ومستقبلهم. وآخرها ما وقع في قيصري (وسط تركيا) من عنف واعتداءات على السوريين، مدفوعة بنزعات عنصرية واضحة، وامتدّ إلى مناطق أخرى في تركيا، وما تلاها من انتهاكات كان من أبشعها وأخطرها تسريب بيانات ما يقارب ثلاثة ملايين سوري ونشرها في شبكة الإنترنت، فصارت في متناول كلّ العالم، ويمكن لأيّ شخص أن يستخدمها في توريط السوريين في مشاكل ومصائب مفتوحة على الاحتمالات كلّها.

يُشكّل السوريون، في الداخل التركي، وفي الشمال السوري الخاضع لسيطرة الفصائل والحكومة المُؤقّتة وحكومة الإنقاذ، كتلةً وازنةً من الشعب السوري، هؤلاء ارتبط مصيرهم بقادة المُعارَضة والفصائل، وجرت حياتهم وفق هذا الارتباط، وشعورهم، بالتالي، بأنّ هناك من يُمثّلهم ويدير شؤونهم ويحمي حياتهم، لكنّ الوضع الآن تغيّر رغم التطمينات التي صرّح بها الرئيس التركي بالنسبة إلى المُعارَضة السورية. لكنّ المُعارَضة نفسها (ومعها بضعة ملايين من السوريين في الداخل التركي، والداخل السوري الواقع تحت سيطرة تركيا) تشعرون بأنّه سيجري التضحية بها، خاصّة بعد تصريحات الرئيس التركي بأنّ الحكومة التركية تعمل وفق المصالح التركية، التي هي الأولى. والمعارضة تعرف أنّ أيّ تحوّل في السياسة التركية تجاه النظام في دمشق يفرض عليها تغيير علاقتها بالمُعارَضة السورية، وذلك انطلاقًا من التنازلات التي يمكن أن تتم في هذا التقارب، فهذا التقارب هو شكلٌ من أشكال التفاوض بناءً على معطيات الراهن والواقع الجديد. الحالة السورية هي معضلة بالفعل، خصوصاً بالنسبة إلى الشعب السوري المُمزّق شرائحَ وفئاتٍ ومجموعاتٍ وجماعات، والواقع تحت احتلال أربعة جيوش في الأقلّ، والمُشتّت في بقاع الأرض، والمُرتَهَن للحروب والنزاعات والمساومات منذ ثلاثة عشر عامًا، بالإضافة إلى تصفية الحسابات بين القوى الدولية والإقليمية. لذلك، فإنّ القلق من المستقبل، واليأس من إمكانية تحقيق حلّ عادل لقضيته يرضي أطيافه كلّها، يعتمد على التكهّنات وانتظار ما ستُحقّقه التحوّلات والتغيّرات في السياسة الدولية، وفي أنظمة القوى الدولية والإقليمية. هذا قدر الشعب السوري، أن ينتظر من يفوز بالرئاسة الأميركية، هل سيأتي دونالد ترامب ويُحقّق ما وعد به، إن كان في الحرب الروسية الأكرانية، أو في النزاعات في الشرق الأوسط، ومنها التواجد الأميركي في منطقة الإدارة الذاتية؟ أم في تغيّر السياسة الإيرانية بعد فوز رئيس إصلاحي (مسعود بزشكيان) يرنو إلى مدّ يد الصداقة للجميع، وخاصّة الولايات المتّحدة، وما ينجم من ذلك من تغيّر كبير في المنطقة؟ أم متابعة التقارب الروسي التركي والتغييرات القادمة في علاقة تركيا مع النظام السوري؟

> **إن كانت تركيا فتحت أبوابها للاجئين السوريين، ودعمت المُعارَضة، واحتلّت قسماً من الشمال السوري، فإنّها تراجع سياساتها وفقًا لمعطيات الواقع وتغيّراته**

والأكثر أهمّية من هذا كلّه هو خوف الشعب السوري، بشكل عام، من مستقبل غير مضمون الاستقرار والأمن والحقوق، بعدما كرّست الحرب والتدخّلات الخارجية والأجندات تشرذمه، وتخوين فئاته بعضها بعضًا، بعد فرزه جماعاتٍ مؤدلجةً دِينيّاً أو قوميًا أو طائفيًا.

في ظلّ هذه التكهنات كلّها، والتحوّلات التي تجري حقيقة في الواقع، يبقى الشعب السوري وحده، يُدمي قلب كلّ إنسان ما زال لديه بقيّة ضمير، وهو يتعرّض لأبشع أشكال الانتهاك والامتهان في دول اللجوء، في المُخيّمات، في الداخل وفي الخارج، ولا ضامن له ولا حامي أمام هذا المدّ المُتسارع، بينما السياسة لا تستعجل في العادة، فإدارة النزاعات تتبع إدارة المصالح، فهل مصلحة تركيا في سورية تكمن في دفع الحلّ السياسي، حلّ يعيد الاستقرار إلى سورية، وهل هي بالفعل ليست بوارد التضحيّة بعلاقتها مع المُعارَضة التي تُشكّل ركنًا أساسيًا؟ وماذا عن البيئة الحاضنة لهذه المُعارَضة المرتبطة بها منذ بداية الحراك؟ هل هي قادرة على حمايتها، وحماية السوريين اللاجئين لديها، والواقعين تحت سيطرة الفصائل والقوى المدعومة منها؟ ... هي تريد البحث عن مسار يُؤدّي إلى إنهاء الحرب في سورية، إذ لا يوجد أيّ أفق لهذا المسار منذ 13 عاماً، وهذا أمر طبيعي، فأيّ دولة تسعى إلى حماية أمن شعبها وتعزيز مصالحها، إلّا الدولة السورية، التي صارت أشبه بدويلات من دون اعتراف بها، ويبدو أنّها لم تعد لديها تلك الأهمّية التي كانت فيما مضى، لكنّ القوى الإقليمية الضالعة في حربها يمكن أن تتّخذ منها وسيلةً للضغط على القوى الكبرى في سبيل تحقيق مصالحها، ويكفي أزمة اللاجئين التي تلعب بها تركيا مع أوروبا كلّما اضطرّتها الظروف، ويكفي دور إيران في صراعها مع الولايات المتّحدة وحلفائها وإسرائيل، ويكفي روسيا، التي صارت اللاعب الأساسي في الشأن السوري... أمثلة على هذا الواقع المُخزي المُهين المُوجع.

(كاتبة سورية في برلين)

من أجل حماية نظام التعليم في غزّة

عاطف أبو سيف

نكأ انطلاق امتحانات الثانوية العامّة في فلسطين للعام الحالي (2024)، في 22 الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، من دون غزّة جراحاً عميقة في الروح، كأننا أفقنا على صدمة أنّ العملية التعليمية تسير من دون غزّة، أو بصياغة للعبارة أكثر دقّة أنّ غزّة خارج العملية التعليمية. فللمرّة الأولى منذ عقود يُحرَم طلاب قطاع غزّة من تقديم امتحانات الثانوية العامة، أو «التوجيهي» كما نطلق عليها، إذ حرمتْه الحرب المجنونة التي تشنّها دولة الاحتلال على شعبنا من كلّ مُقوّمات الحياة، ولم تُبقِ مؤسّسة تعليمية، ولا صحّية ولا بلدية ولا ثقافية، على حالها. كلّ مُقوّمات الحياة دمّرت أو قوّضت.

سَرَتْ غصّة كبيرة في الروح، حين أطلقت امتحانات الثانوية العامة في الضفّة الغربية، ولم تُعقَد بالتزامن في غزّة، بسبب تعذّر ذلك نتيجة الحرب. وبالطبع، قد نقول لا عيد من دون غزّة، لأنّه لا عيد في غزّة، لكن أيضاً، لن نستطيع أن نقول لا عملية تعليمية من دون غزّة، لأن أقلّ الضرر أهون من عمومه، ولأنّ من حقّ أطفالنا وأبنائنا في الأماكن التي تتوفّر فيها فرصة مواصلة العملية التعليمية أن يتمتّعوا بها. أُعطيت فرصة لأبناء قطاع غزّة، الموجودين في مصر، للتقدّم للامتحانات، إذ تقدّم للامتحان قرابة ألف طالب وطالبة في ترتيب بين وزارة التربية والتعليم المصرية وسفارة دولة فلسطين، مع الدولة المصرية. كان معظم هؤلاء الطلاب قد خرجوا من غزّة خلال الحرب مع عائلاتهم، فخرج أكثر من مائة ألف فلسطيني خلال الأشهر التسعة الماضية، وفق تقديرات أوردَتها سابقاً سفارة فلسطين هناك.

وهذه خطوة مهمّة وجيّدة، لأنّها تُعطي الفرصة لمن يمكن له أن يستفيد منها، لكنّها بالطبع لا تَحِلّ الأزمة، إذ إن قرابة 39 ألف طالب وطالبة حَرَمَتْهم الحرب من إنهاء مرحلة تعليمهم المدرسي، ومن ثمّ الالتحاق بالتعليم الجامعي.

للمرّة الأولى منذ قرابة قرن لا توجد عملية تعليمية في قطاع غزّة، إذ لم تتوقّف العملية التعليمة في القطاع أبداً منذ بداية نظام المدارس في البلاد، فشهدت مدينة غزّة وجود مجموعة مميّزة من المدارس المشهورة قبل النكبة، وظلّ الأمر كذلك حتّى بعد النكبة، وتدفُّق عشرات آلاف اللاجئين من مناطق يافا وعسقلان، وما يحيط بهما من قرى، كما من بئر السبع ومنطقة النقب. نعم، ثمّة حقيقة مؤلمة، هذه هي المرّة الأولى منذ عقود، تعود إلى بداية التعليم المدرسي في البلاد، التي لا يذهب فيه التلاميذ إلى مدارسهم، وتُوقَفُ العملية التعليمة بالكامل فيها.

> التصريحات إنّ امتحانات الثانوية العامة ستُعقَد فور انتهاء الحرب لا تعكس إلا رغبة في ترطيب نفوس الطلبة المحرومين، لكنّها لا تُقدّم وعوداً حقيقية
>
> برامج الإغاثة والتدخّل، والمؤتمرات بشأن مستقبل غزّة، في أثناء الحرب أو بعدها، لا يُفكَّر خلالها في سبل تجنّب مزيد من الانهيارات والارتدادات في الجهاز التعليمي

منذ مائة عام، يقود المُعلّمون الفلسطينيون مدارس بلا عدد في بلدان عربية عديدة، وكان حضور المُعلّم الفلسطيني مُميّزاً بصورة لافتة. كانت فلسطين كما تُصدّر برتقال يافا تُصدّر التعليم، إذ وصلت البعثات التعليمية الفلسطينية بعض الدول مُبكّراً، قبل عقود من النكبة. وحتّى بعد النكبة، ظلّت فلسطين ترسل مُعلّميها إلى بلدان كثيرة. ولم تكن غزّة استثناءً، خاصّة بعدَ النكبة، إذ خرج مئات المُعلّمين من مُخيّمات غزّة للتعليم في البلدان العربية، وهذه المرّة لم يقتصر الأمر على منطقة الخليج العربي، بل أيضاً بعض دول المغرب العربي، خصوصاً الجزائر، للمساهمة في عملية تعريب التعليم في الستينيّات وما تلاها. وربّما من المفيد التذكير بأنّ الأميّة تكاد تكون صفراً في قطاع غزّة، وأنّنا إذا قسّمنا عدد طلبة الجامعات والكلّيات والمعاهد الجامعية على عددّ السكّان في القطاع فسنحصل على واحدة من أعلى نسب الالتحاق بالجامعات في المنطقة العربية، وفي منطقة الشرق الأوسط.

هل سيستمر الوضع كذلك؟ ... يطاول ما يجري في الحرب على غزّة كلّ شيء، إذ لم تعد ثمّة مدارس ولا جامعات، كما عُطّل العام الدراسي بالكامل. ومن ثم، ستحدُث «فجوة» تعليمية فيه. لقد استهدفت الحرب الشرسة، التي ما زالت دولة الاحتلال ترتكبها ضدّ شعبنا في قطاع غزّة، المدارس والجامعات والمؤسّسات التعليمية والبحثية، كما استهدفت مناحي الحياة كلها، وطاولت البشر والحجر والشجر. ولكن تخيلوا أن يذهب التلميذ ليحتمي في مدرسته وتأتي الطائرة وتقصف المدرسة، أو ترسل الدبابة إلى فصله المدرسي، الذي لجأ إليه بحثاً عن الأمن، قذيفة تمزّق جسد والده ووالدته.

ثمّة أضرار جانبية كثيرة لا يمكن إغفالها ونحن نتأمّل الحالة الفلسطينية الراهنة في قطاع غزّة، فالتلميذ الذي يعتقد أنّ مدرسته هي بيته الثاني، ويجد هذا البيت وقد صار غير آمن، وأنّه ربّما يُقتَل فيه، إن نجا، فستظلّ تعتمل في نفسه أسئلةٌ كثيرة مؤلمة بشأن المكان والعلاقة معه، وعن مفهوم الأمن ومفهوم النجاة، وعن حقيقة أنّ المدرسة هي بيته الثاني، كما اعتدنا على تعليم أبنائنا. طبعاً، يمكن سحب هذا التخوّف إلى تداعيات كثيرة محتملة للحرب على حياة الجيل الجديد، فالبيت الذي هو أثمن ما يملك الإنسان، وهو مستودع ذكرياته ومرتع أحلامه، بات مصدر الخطر الأول، إذ بات السقف الذي يتأمّله الطفل وهو يفكر في الغد بات أخطر شيء، قد يقتله إذا سقط عليه إثر قصف البيت. إلى جانب أنّ غزّة تقريباً لم يَعُد فيها بيوت يعود إليها الناس. لذا، تكثر عبارة المواطنين النازحين إلى الجنوب «سنعود، حتّى لو اضطُررنا إلى نصب خيمة فوق ركام بيوتنا». هذه التأثيرات النفسية كلّها سيكون لها تداعيات كبيرة في المستقبل، من شأن هذا كلّه أن يُعقّد مُهمّة استكمال العملية التعليمية.

أمّا التعليم الجامعي، فهذا قصّة مُعقّدة ومختلفة. خسائر قطاع التعليم العالي جسيمة، إذ إنّ 19 جامعة وكلّية تضرّرت، إمّا جزئياً أو كاملة، وهذا يشمل جامعات غزّة الأساسية؛ الأزهر والأقصى والإسلامية، إلى جانب أنّ مرافق هذه الجامعات، سواء المكتبات أو قاعات التدريس أو المختبرات العلمية، تضرّرت تضرراً شبه كامل. ومن جهة ثانية، سيعني توقّف العملية التعليمية بالضرورة تعطّل التعليم الجامعي، إذ على اعتبار أنّ الحرب ستنتهي غداً، وستُفتح الجامعات بقدرة قادر في اليوم التالي، لن تجد الجامعات طلبة وطالبات جدداً ليسجّلوا فيها. ومن ثم، سيكون العام «الناقص» في التعليم العام «ناقصاً» أيضاً في التعليم العالي. العملية مُركّبة، وربّما يحتاج تجاوزها إلى وقت.

لم توضع الخطط لتجاوز هذا الوضع، ولا لمعالجته. وربّما صدر تصريح هنا، وآخر هناك، إنّ امتحانات الثانوية العامة ستُعقَد فور انتهاء الحرب، وهي تصريحات لا تعكس إلا رغبة في ترطيب نفوس الطلبة المحرومين، لكنّها لا تُقدّم لهم وعوداً حقيقية، ولا منطقيّة، إذ لن يعني انتهاء الحرب أنّ الطلبة سيتمكّنون من تقديم الامتحانات، فهم لم يدرسوا شيئاً منذ بداية العام، ولم يَعُد لديهم كتب ولا توجد مدارس ولا بيوت يدرسون فيها، ولا توجد راحة بال، ولا يوجد شيء. قصّة مُعقّدة. وهذا ينسحب أيضاً على مجمل العملية التعليمية، إذ لا توجد كتب مدرسية في غزّة الآن، إلى جانب النقص في الكادر التعليمي نتيجة استشهاد وإصابة مئات من المُعلّمات والمُعلّمين، فضلاً عن عدم وجود مدارس في الأساس، إذ وفق تقديرات لا يمكن التيقّن من دقّتها، أكثر من 80% من المدارس في القطاع خارج الخدمة، وهذا يشمل مكوّنات التعليم العام الثلاثة: الحكومي ووكالة الغوث (أونروا) والخاص. أمّا العشرون في المائة المُتبقّية فغير صالحة للعمل بصورة كاملة، وفي حاجة إلى تأهيل وترميم. عشرات المدارس دمّرت بالكامل، ولنتذكّر أنّ مدارس حكومية كثيرة في غزّة تعمل بنظام الفترتَين: الصباحية والمسائية، وعليه فإنّ تدمير مدرسة واحدة يعني تدمير مدرستَين.

إننا مطالبون بالتفكير بصوت مرتفع بشأن مستقبل النظام التعليمي في غزّة في حال استمرّت الحرب، ودخلت عامها الثاني (هل هناك من يقول لا سمح الله!). نعم، نحن في حاجة وضع خطط تجعل استمرار العملية التعليمية أمراً مُحتّماً رغم الظروف كلّها. علينا، نحن الفلسطينيين الذين نجونا من مصائب كثيرة، وحافظنا على نظامنا التعليمي، أن نجد الطرائق التي تجعل استمرار العملية التعليمية أمراً ممكناً، حتّى لو عدنا إلى التعليم الشعبي في الخيام المُؤقّتة. ولا أقول هنا إنّ علينا أن ندجّن نظامنا التعليمي ونكيّفه حتّى يتعايش مع الوضع المُؤقّت، ولكن ما اقترحه وجوب التفكير في كيفية تفادي خسارة عام آخر.

من المؤلم أنّ برامج الإغاثة والتدخّل، والمؤتمرات التي تُنظّم للتفكير في مستقبل غزّة، في أثناء الحرب أو بعدها، لا يُفكَّر خلالها في سبل تجنّب مزيد من الانهيارات والارتدادات في الجهاز التعليمي. تذكّروا أنّنا ما زلنا نتأثّر بارتدادات مرحلة كورونا والتعليم من بعد، وهنا يمكن لنا أن نستفيد من بعض الدروس، لكن تذكّروا أنّ التعليم عن بعد في حاجة إلى إنترنت (ضيف عزيز في غزّة) وإلى الكهرباء، هل من يتذكّر أنّ غزّة لا يوجد فيها كهرباء منذ اليوم الثاني للحرب؟

(روائي ووزير فلسطيني سابق)

القُبّة الخطابية للسرديّة الإسرائيلية

إبراهيم كاراتش

حين تصرّ دولة ما على خطأ معين (مثل احتلال دولة، تسمية الناس إرهابيين، الدفاع عن الجانب الخاطئ... إلخ)، تلجأ إلى استخدام اللغة كثيراً للدفاع عن نفسها. ورغم معرفتها بأنّها ارتكبت خطأً، إلا أنّها تدّعي أنّها أصابت، وتُطوّر مجموعةً متنوعةً من الحجج لهذا الغرض، هدفها الوحيد تغطية الظلم، وإذا استطاعت، فإنّها تسعى إلى إشاعة اعتقاد بأنّها على حقّ. ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم الخطاب الإعلامي قُبّةً تغطّيها تماماً.

يُحاول بعضهم تغيير إدراك الناس وتبرير الجرائم باستخدام اللغة. على سبيل المثال، لا تقول أيّ دولة «أنا أحتلّ هذا البلد لنهب موارده». تقول بدلاً من ذلك إنّها تجلب الحضارة، وتعزّز التنمية في ذلك البلد، وتُصنّف من يقاومون النهب «إرهابيين». وبذلك، تُسوّق جريمتها باعتبارها تأسيساً للعدالة عبر اللغة الإعلامية. في الواقع، يدرك الجميع الحقيقة، لكن لا بدّ من أن يكون لدى المدافعين عنها قوّة كبيرة لكي تُقبَل تلك الحقائق، وإلّا يصبح الضحايا مُتّهمين ومظلومين في الوقت نفسه.

يوجد تيّار فلسفي وفيلولوجي يُدعى «التفكيكية»، التي تدرس مثل هذه السلوكات. وفقاً للفيلسوف الفرنسي جاك دريدا (2004)، تُشكّل اللغة نفسها وفقاً لرؤية المركزية الأوروبية. بمعنى آخر، المفاهيم مثل الخير والحداثة والأخلاق، والحقوق الأساسية، والإرهابي والبريء، والتقدّم والتخلّف، تُفسَّر وفقاً للمعاني التي يُقدّمها الغرب (وأميركا). فمثلاً، إذا اعتبر الغرب اتجاهات الميول الجنسية لمجتمع مثلي الجنس بريئةً ومشروعةً وأخلاقيةً، وحقّاً أساساً، فإنّ النقاش بشأن ضرر هذه الأفعال لا يمكن فتحه حتّى. وإذا عُبّر عن رأي مُغاير، يُعلَن على الفور معادياً للحرّية أو مُتأخّراً في الفكر.

في هذا السياق، يمكن اعتبار كتاب «الاستشراق» لإدوارد سعيد ردّة فعل على العنف اللفظي، والاستغلال الذي يصل إلى إهانة الضعفاء/ الشرقيين، من خلال لغة القوّة. بينما كشف الفلاسفة الغربيون، مثل جاك دريدا، الذين يعيشون في عوالم غربية، كيفية استخدام اللغة أداةً لتبرير الجرائم. وأمّا بعض الفلاسفة، الذين يعملون في مجال العلاقات الدولية، فقد بحثوا عن طرائق لكشف الحقائق من خلال فكّ العبارات الجاهزة للوصول إلى الحقيقة. برأيهم، تكمن معرفة الحقيقة في كشف ما تُخفيه اللغة، إذ يمكن للغة أن تلوّن الحقائق كما الطلاء، فتُعطي شكلاً مُختلفاً لها. يشرح هذا المقال كيفية محاولة إسرائيل والعالم الغربي تبرير احتلال فلسطين من خلال قُبّة اللغة الإعلامية مثل حصن حديدي، مستعرضاً بعض الأمثلة.

> يمكن اعتبار كتاب إدوارد سعيد «الاستشراق» ردّة فعل على العنف اللفظي، والاستغلال الذي يصل إلى إهانة الضعفاء/ الشرقيين
>
> لم تَعُد «ديمقراطية» إسرائيل بالنفع على الفلسطينيين، بل عادت عليهم بالضرر، فمنحت الانتخابات كلَّ مجموعة إسرائيلية فرصةً لممارسة الظلم

لفهم ذلك، يمكن أولاً، دراسة دور الغرب في إنشاء دولة إسرائيل في أوائل تأسيسها، إذ يعتقد الغربيّون أن ليس لهم دور في إنشائها، وهذا ما يدّعيه الإسرائيليون أيضاً، لأنّهم يرون أنّ إنشاء إسرائيل هو نتاج إنجازهم الخاص. ولكنّنا نعلم أنّه لولا وعد بلفور، الذي أصدرته بريطانيا لجعل فلسطين وطناً لليهود، لما كانت هناك دولةٌ تُدعى إسرائيل اليوم.

إضافة إلى ذلك، يستمرّ الدعم الغربي والأميركي لإسرائيل التي ترتكب حالياً عمليات إبادة باستخدام أسلحة أميركية. كذلك، يوجد بين أعضاء الكونغرس أعضاء كثيرون يحصلون على دعم من جماعات اللوبي اليهودية، مثل «أيباك». وفي مقابل ذلك، يدعمون اسرائيل بالطرق كلّها داخل أروقة الكونغرس وخارجه. وعلى الجانب الآخر في أوروبا، باستثناء بعض الدول، الوضع مشابه، إذ تُقدَّم كلّ أنواع الدعم لإسرائيل. على سبيل المثال، بدأت ألمانيا، منذ أيام، باستخدام قانون جديد للجنسية يستند إلى رفض العداء لإسرائيل ذريعةً لرفض منح الجنسية الألمانية. ونجد أنّ أكثر الحجج التي يلجأ إليها الغرب هو حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها. لكنّ هذه العبارة، التي تبدو بريئة، تعمل في الحقيقة ستارةً تُغطّي جرائم كبيرة. ففعلياً، ليست إسرائيل في موقف الدفاع في القتال الحالي، بل في موقف الهجوم. يأتي إسرائيليون إلى منازل الفلسطينيين، يستولون على ممتلكاتهم، يظلمونهم، يقتلونهم. ومع ذلك، فالحديث عن حقّ الدفاع عن النفس. الشخص الذي يُهدّد حياتك وممتلكاتك لا يمكن أن يكون إلّا قاتلاً. ومع ذلك، تُصرّ كلٌّ من إسرائيل والغرب على تسمية هذا العمل بحقّ الدفاع عن النفس. ومن ثم، تُعتبَر السرقةُ حقّاً، بينما يُصبح من الإرهاب وقف هذه السرقة.

أيضاً، تقول إسرائيل إنّ الفلسطينيين ليسوا بشراً. ومع ذلك، تُقاس الإنسانية بالرحمة والعدل. لذا، من لا يرى طفلاً يُقتل إنساناً فإنّه ليس إنساناً. الذين يَدّعون أنّ الأطفال الذين يُقتلون سيصبحون من «حماس»، فيُبرّرون بذلك قصفهم بالقنابل ليسوا إنسانيين. لذا، تُستخدم هذه الحيلة الكلامية فقط لتغطية الوحشية التي تَرتكِب المجازر في حقّ الاطفال.

ادّعاء آخر يروّجونه، وهو عدم وجود دولةٍ تُسمّى فلسطين أو أمّةٍ فلسطينية، ولكنّنا نعلم أنّ فلسطين كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتّى عام 1917. بعد ذلك، أسّس البريطانيون دولةً تحت انتدابهم باسم دولة فلسطين، وتوجد جوازات سفر من ذلك العصر. ثمّ، في 1948، أقرّت الأمم المتّحدة إنشاء دولتَين، إسرائيل وفلسطين. ومن ثم، يعترف القانون الدولي بوجود دولة فلسطين، وينفي الادّعاءات الإسرائيلية التي تقول بعدم وجود دولة فلسطينية.

وفي ما يخص الشعب الفلسطيني، نعم، هم من أصل عربي، ولكن هذا لا يعني أنّهم ليسوا مالكين أراضي فلسطين. إذا جرى التعامل وفقاً لمنطق إسرائيل، فلا يوجد أميركيون عرقيّاً كياناً إثنيّاً أيضاً. وفي هذه الحالة، هل يكون احتلال أميركا مشروعاً؟ بل هل هناك شعبٌ يُدعى «إسرائيل»؟ حتّى إنّه لا يوجد ولو 10% من السكان الحاليين في إسرائيل ممّن يمتلكون تاريخاً يمتدّ مائة عام في فلسطين. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد عرقياً «شعبٌ» إسرائيلي. يتألف السكان بالكامل من أعراقٍ مختلفة، ولا يوجد بينهم روابط قرابة دمويّة. لذا، يُعتبر انتماؤهم إلى العرق السامي أيضاً مشكلة. ففي هذه الحالة، لا يوجد مفهوم لمعاداة الساميّة (العداء لليهود). هذا لأنّ العرق الساميّ يُمثّل بشكل رئيس العرب، بدلاً من اليهود العالميين. من ثم، أصبح مفهوم معاداة الساميّة مصطلحاً يستخدمه الإسرائيليون عبر اللغة لتصوير أنفسهم ضحايا. نرى ذلك خاصّة في العالم الغربي، فعندما ينتقد شخصٌ ما جرائم إسرائيل، يُعلن على الفور أنّه معادٍ للساميّة. إنّهم يرغبون في أن ترتكب إسرائيل جرائم بحرّية من دون أن يَتحدّث أحد.

الادّعاء الآخر الفارغ أنّ إسرائيل محاطة بالعرب من الجهات الأربع. ومن ثم، لديها الحقّ في التسلّح بأنواع الأسلحة المختلفة، والتصرّف عدوانياً. عندما اعترض الرئيس الأميركي، جون كينيدي، على برنامج إسرائيل النووي، استخدم ديفيد بن غوريون هذه الحُجّة لمعارضة موقف كينيدي. ومع ذلك، هذا الادّعاء غير صحيح لأنّ العرب لم يُحاصروا إسرائيل، بل جاء الإسرائيليون أو اليهود لاحقاً، واستوطنوا بين العرب، واحتلّوا أراضيهم، وخاضوا حروباً ضدّهم، وارتكبوا مذابح، وأثاروا المشكلة. إذا اقتحم أحدهم بقوّة أراضي شعب مُعيّن، واحتلّها، فمن الطبيعي أن يكون هناك مقاومة لذلك الدخيل المُحتلّ. فمثلاً إذا أراد اليهود إنشاء مُستعمَرة مركزية في لندن، فهل كان البريطانيون ليشاهدوا ذلك بصمت؟

يجب أيضاً الإشارة إلى أنّ إسرائيل تُعتبَر دولة ديمقراطية. نعم، إسرائيل تحتكم إلى نظام ديمقراطي داخلي، ولكن كانت هناك ديمقراطية أيضاً في ألمانيا النازية. هذا يعني أنّ وجود الديمقراطية لا يكفي، وفي بعض الحالات لا يكون له علاقة حتّى بالموضوع نفسه. إذا احتلت دولة أخرى وارتكبت مجازر، فإنّ كونها ديمقراطية أو ديكتاتورية لا يهم. الديمقراطية فضيلة كبرى تضيف قيمةً إلى الدول، فلماذا لا تتصرّف إسرائيل دولةً ديمقراطيةً وتعيش بسلام مع جيرانها؟ لماذا لا تُحقّق السلام الداخلي لها على الحدود بدلاً من ارتكاب الظلم في الخارج؟... وفي القضية الفلسطينية، لم تكن «ديمقراطية» إسرائيل تعود بالنفع على الفلسطينيين، بل بالضرر. سمحت ديمقراطية إسرائيل بتغيير الحكومات في كلّ انتخابات، ما أدّى إلى فرصة جديدة لكلّ مجموعة لممارسة الظلم، حتّى إنّها أزاحت القادة الذين كانوا أكثر سلاماً، لأنّه يبدو واضحاً أنّ الشعب الإسرائيلي لا يُفضّل السياسيين المُؤيّدين للسلام. على العموم، تختلف الأقوال المُتعلّقة بقضية فلسطين عن الواقع الميداني، لذا، إذا كنّا نريد أن نصل إلى تحقيق السلام في الميدان فعلينا أولاً تنقية الخطاب الإعلامي من الأكاذيب، لأنّ اللغة قادرة على لفّ الحقائق كالأفعى. فإذا كان هناك رغبة في مقاومة ظلم إسرائيل، فعلى الناس أن يجعلوا من دوران اللغة، الذي بنته إسرائيل نفسها في خطاباتها الإعلامية، عديم الفعّالية.

(كاتب تركي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads